(الجزائر) عن التصنيع وتكون الطبقة العاملة الجزائرية اليوم. وهاني حوراني عن التطور الرأسمالي التابع وأثره على خصائص الطبقة العاملة الاردنية ١٩٧٠ - ١٩٨٠. ود. جان بيير جارسون (فرنسا) عن اليد العاملة العربية والأجنبية وتصنيع بلدان الخليج. وشفيق حافظ (تونس) عن هجرة اليد العاملة إلى ليبيا. وأوديل جوسرون (فرنسا) عن الهجرة العمالية المغربية إلى فرنسا، وشارل بارونتيني (فرنسا) «العمال المهاجرون العرب في اوروبا». ود. محمد الأخضر بن حسين (الجزائر) عن «تعددية البنى تشكل وتطور الطبقة العاملة (مثال الجزائر)». ود. سيرانيان (الاتحاد السوفياتي) عن «خصائص تشكل الطبقة العاملة العربية». وعصام خفاجي (العراق) «سياسة التصنيع وأثرها على الطبقة العاملة في العراق ٦٨ - ١٩٧٦». وفيليموت نشوفسكي (المانيا الديمقراطية) عن «أثر نشاطات الاحتكارات الدولية على تطور الرأسمالية وتكون الطبقة العاملة في البلاد العربية». ومتري مقبل عن الحرب الاهلية وأثرها على وضع الصناعة والطبقة العاملة اللبنانية.

هذا ولقد تخللت أعمال الندوة مداخلات اخرى لنقابيين من فلسطين ولبنان واليمن والكويت والسودان وباحثين وأكاديميين عاملين في الجزائر.

وقد تضمنت دراسة كل من د. موسى البديري وروز مصلح معلومات وملاحظات هامة، إلا انهما لم تقدما إجابة شافية حول أبرز مسألة تطرحها الدراستان وهي: تحطيم البنية الزراعية والريفية لسكان المناطق المحتلة يؤدي إلى تحويل قطاع متعاظم من الفلاحين والبرجوازية الصغيرة الحرفية إلى صفوف العمال المأجورين وإلى توسيع الطبقة العاملة: حيث يعمل معظمهم في سوق العمل الاسرائيلي (ما وراء الخط الأخضر)، وإلى استغلالهم استغلالاً مشدداً. إن هذه المسألة طرحت وما زالت تطرح أسئلة جوهرية. كيف تنظم صفوفهم وبأية وسائل؟ وما هو دور نقابات الضفة والقطاع؟ وما هي عوائق تنظيمهم؟ أهي موضوعية أم قانونية أم ذاتية؟ وكيف يجري تذليلها؟

لقد دفع هذا الجانب من النقص إلى أن يتساءل د. أحمد بعلبكي: ماذا بشأن العمال هؤلاء الذين يشكلون الاغلبية العظمى من قوة العمل العربية في الضفة والقطاع؟

وقد أجابت الباحثة روز مصلح، في مساهمتها: «أن مرونة حركة العمال العرب وانتقالهم السريع من عمل إلى آخر أدت، إلى صعوبة تنظيمهم، إضافة إلى أنه لم تجر حتى سنة ١٩٧٩ أية محاولات جدية من أجل تأطيرهم في النقابات المهنية القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة مما جعلهم باستمرار خاضعين لما تمليه عليهم شروط العمل».

والملاحظ أن قضية تنظيم عمال ما وراء الخط الأخضر، رغم المصاعب القانونية والتبني النسبي في مستوى استقرار بعض القطاعات، باتت الآن تطرح نفسها بإلحاح على الحركة النقابية العمالية في المناطق المحتلة، ويخاض بشأنها جدل عميق وواسع في صفوف التنظيمات السياسية والنقابية للطبقة العاملة. ويبرهن نجاح الحركة النقابية، في كسر القيود التي تفرضها عليها سلطات الاحتلال، في عدد من المناسبات، على قدرة الحركة العمالية على التصدي لمهمة تنظيم عمال ما وراء الخط الأخضر بأشكال مختلفة، برغم الحظر القانوني الاسرائيلي. والملاحظ أيضاً، أن الحركة النقابية العمالية ولدت تاريخياً في ظروف تصادم مباشر مع الطبقة الحاكمة وتشريعاتها التي تمنع التنظيم النقابي وتقيده، وإن هذا لم يحل دون قيامها ونهوضها بمهامها، والمجابهة الراهنة مع سلطات الاحتلال بشأن تنظيم عمال ما وراء الخط الأخضر لا تخرج، في جوهرها، عن هذا النطاق.

وضمن أعمال المحور الثاني، أثارت مساهمة أيمري مارتون عن «فئة ما قبل البروليتاريا» اهتماماً ونقاشاً غنياً، ليس بسبب أهمية هذه الفئة في بلدان العالم الثالث وقانونيات توليدها، فقط، بل، أيضاً، بسبب الجزالة الفلسطينية والغبرة «الدرامية» التي صيغت بها مساهمة مارتون.

ما هو هذا الوسط «ما قبل بروليتاريا» وكيف يتكون؟ نختزل هنا بعض كلمات مارتون: أنه حصيلة لنظام الرأسمالي غير القادر وغير الراغب في تعميم العلاقات الرأسمالية على مجمل رقعة الأرض التي يهيمن